

الفاعلية المحدودة لتشريعات مكافحة ختان الإناث، ودور معتقدات المجتمعات المحلية بالمنطقة الشرقية العليا، غانا

بقلم: ماتيلدا أوبريسي أكو،^(أ) باتريشيا أكيويجو^(ب)

(أ) مسؤولة بحثية، مركز نافرونجو للبحوث الصحية، نافرونجو، المنطقة الشرقية العليا، البريد الإلكتروني: maberese@gmail.com
(ب) زميلة بحثية، مركز نافرونجو للبحوث الصحية، نافرونجو، المنطقة الشرقية العليا، غانا.

ترجمة: شهرت العالم

موجز المقال: جري ممارسة ختان الإناث منذ فترة طويلة في العديد من المجتمعات المحلية بالمنطقة الشرقية العليا في غانا. وعلى الرغم من أن دولة غانا تتمتع بتاريخ طويل في دعم حقوق المرأة، فلم تنجح في القضاء على ختان الإناث. رغم إدخال قانون ضد هذه الممارسة في التعديل الذي أُجري على القانون الجنائي في عام ١٩٩٤ وقانون العنف الأسري لعام ٢٠٠٣، تناولت هذه الدراسة النوعية حول المنطقة الشرقية العليا دور الدولة في وقف ممارسة ختان الإناث عبر الوسائل القانونية. ولماذا لا تزال ممارسة ختان الإناث موجودة في المجتمع. أجرينا مقابلات معمقة مع ٦ من موظفي الدولة، وشخص يقوم بالختان، ورئيس منظمة مناصرة النساء؛ كما أجرينا مقابلات شبيهة هيكلية مع ٣٢ من أفراد المجتمع المحلي. على الرغم من جرم ختان الإناث، هناك افتقار إلى الدعم السياسي الذي يكفل فاعلية تنفيذ القانون. ويجب إعطاء أولوية أكبر للتحقيق حول ختان الإناث والقضاء عليه. فضلاً عن توجيه دولة غانا لقدرة كبير من التمويل لهذه القضية. ولتحقيق تدخلات فعالة، هناك حاجة إلى الدمج بين التدابير القانونية والتدابير الاجتماعية. يجب إشراك المجتمعات المحلية التي تمارس ختان الإناث في تخطيط وتنفيذ التدخلات المضادة لهذه الممارسة. ومن الممكن النجاح في القضاء على هذه الممارسة بتعزيز التنقيف والحوار بين مؤسسات الدولة والجموعات المعنية بالنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والمجتمعات المحلية الممارسة لختان الإناث. © مجلة قضايا الصحة الإيجابية ٢٠٠٩

The limited effectiveness of legislation against female genital mutilation and the role of community beliefs in Upper East Region, Ghana - M Aberese Ako, P Akweongo / Reproductive Health Matters 2009;17(34):47-54

الكلمات الدالة: ختان الإناث، القانون والسياسة، التجريم، المعتقدات/المعايير/القيم، البرامج والتدخلات المستندة إلى المجتمع المحلي، غانا.

تدابير التعليم والرعاية الصحية، للقضاء على ختان الإناث. وقد شرعت معظم الحكومات في تنفيذ هذه التوصية في بلدانهم من خلال قانون تشريعي.^{٣١}

أصدرت غانا قانوناً تشريعياً بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث - كان يُشار إليه حينذاك باسم ختان الإناث - على اعتبار أن هذا القانون يمثل التدبير التنظيمي الإلزامي الوحيد

عقب توصيات اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتخذت العديد من الحكومات في غرب أفريقيا - بما فيها بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غانا، السنغال، توجو - خطوات للحد من ممارسة ختان الإناث، وذلك بتجريمها وبالإصلاح الاجتماعي من خلال برامج التنقيف والتوعية. توصي الاتفاقية، التي صدقت عليها ١٣٩ بلدًا، بأن تتخذ الحكومات تدابير فعالة، بما فيها

العنف/الناجيات. وتمكين المجتمعات المحلية من إثناءهم عن هذه الممارسة.^٧

لقد اعتمد الجناة، بغية تجنب الملاحقة القضائية، استراتيجيات مثل: ختان البنات في سن الرضاعة، أو في سرية تامة، وقام آخرون بدعوة الحائنين من البلدان المجاورة لختان بناتهم سرًا، بغية التحايل على القانون.^٨ كانت الملاحقات القضائية للحائنين من داخل البلد قليلة، وأصبح تحديد تقديرات معدل انتشار الممارسة الحالي أكثر صعوبة، حيث نادرًا ما يتم الإبلاغ عن الحالات للسلطات المختصة.^{١١} ففي واقع الأمر تشير السجلات إلى أن حالتين فقط، منذ صدور القانون في عام ١٩٩٤، قد حُققت فيهما الشرطة فعليًا وأحالتهما في ما بعد إلى المحكمة: الحالة الأولى لمزارع يبلغ من العمر ٤٥ سنة، وصدر ضده حكمًا بالسجن خمس سنوات لختان ثلاث فتيات بموافقة والديه في عام ٢٠٠٣؛ والحالة الثانية لامرأة تبلغ من العمر ٧٠ عامًا، وأصدرت دائرة باوكو حكمًا عليها بالسجن خمس سنوات في عام ٢٠٠٤ لختان سبع فتيات في مقاطعة شرق باوكو.^{١٠}

أفادت دوركينو Dorkenu بارتفاع معدل ختان الإناث عام ١٩٩٤ في شمال غانا، وقد وجدت أن ٩٧٪ من ٢,٣٢٥ امرأة قابلتهن كُن مختنات.^{١١} كما أفاد أيضًا مركز نافروجو لبحوث الصحة في عام ١٩٩٥ بارتفاع معدل الانتشار إلى ٧٦٪ في كاسينا ٧٩٪ في نانكانا، وذلك في دراسة مسحية للنساء. وأفادت دراسة مسحية أجريت عام ٢٠٠٠ أن معدل انتشار ختان الإناث بلغ ٥٣٪ و٥٤٪ في كاسينا ونانكانا على التوالي.^{١٢} واليوم، بعد مرور ١٥ سنة على إقرار القانون، لا يزال معدل انتشار ختان الإناث ١٥-٩٪ في المجتمعات المحلية التي تمارسه، على الرغم من الاستراتيجيات الحالية التي وُضعت للقضاء

بعد تصديق غانا في عام ١٩٨٩ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأصدر الرئيس راولينجز في عام ١٩٨٩ إعلانًا رسميًا ضد ختان الإناث وغيره من الممارسات الثقافية التي تضر برفاه المرأة والطفل، مثل: طقوس الترميل، وخطوبة الطفلة،^٤ وفي عام ١٩٩٤، أدخل البرلمان تعديلاً على قانون العقوبات لعام ١٩٦٠ (قانون ٢٩) ليشمل جريمة ختان الإناث كما يلي:

«٦٩ أ) كل من يستأصل أو يبتتر أو على خلاف ذلك يشوه الشفرين الصغيرين والشفرين الكبيرين والبظر كلية أو أي جزء منها لشخص آخر، يعتبر متهمًا بارتكاب جريمة من الدرجة الثانية ويعاقب عند الإدانة بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات».^٥

أما القوانين الأخرى التي تدعم جريم ختان الإناث في غانا فتشمل قانون العنف الأسري لعام ٢٠٠٣، الذي يهدف إلى حماية حقوق النساء والأطفال بوجه خاص.^١ وعلى الرغم من أن القانون لا يتناول ختان الإناث بوجه خاص، فإنه ينص على المبادئ التوجيهية المتصلة بتناول حالات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية؛ وتوفير الحماية لضحايا جميع حالات العنف ضد النساء والأطفال من جانب الشرطة، علاوة على حماية ضحايا العنف الأسري من خلال «وحدة العنف الأسري وحماية الضحايا» من هذه الانتهاكات، فضلاً عن مباشرة التحقيقات وملاحقة مثل هذه التجاوزات.^١ تكمن الوسيلة الأساسية لإنفاذ القانون الخاص بمناهضة ختان الإناث في محاكمة الحائنين، على الرغم من ضرورة تشجيع التدابير الوقائية أيضًا على شكل توعية المجتمع والقيام بحملات التثقيف الجماهيري، بيد أن هناك افتقارًا في اتباع نهج قائم على الحقوق تجاه ختان الإناث، يتجلى في شكل تقديم المساعدة المباشرة لضحايا

وقد كشفت دراسة أجريتها سابقاً أن الشباب والبالغين، من الذكور والإناث، لديهم آراء مختلفة حول ختان الإناث.^{١١} ولذا أجرينا مقابلات مع أشخاص من الجنسين من أعمار مختلفة، يوجد في مركز نافرونجو للبحوث الصحية قاعدة بيانات لجميع المجتمعات المحلية (٢٤٤) وأفراد الأسر العيشية في مقاطعة كاسينا-نانكانا بالمنطقة الشرقية العليا. أولاً، اخترنا عشوائياً ١٢ مجتمعاً محلياً، ثم اخترنا من بينهم الجيبين عشوائياً حسب العمر والجنس. أجرينا ٣٢ مقابلة شبه هيكلية مع أفراد المجتمع المحلي المختار. ضمت مجموعة الجيبين ٨ شبان و٨ شبابات، تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً؛ ٨ من الرجال البالغين و٨ من النساء البالغات. تتراوح أعمارهم بين ٢٥ وما فوق. ركزت المقابلات على معرفة المشاركين بقانون عام ١٩٩٤، ومصادر المعلومات المتعلقة بالقانون، وسبل الانتصاف، والتصورات حول الممارسة ومستقبلها.

أفادت بيانات الدراسة السابقة^{١١} في الحصول على معلومات أساسية حول ختان الإناث والقانون، حيث ضمت ٢٢ مناقشة من مناقشات المجموعات البؤرية مع الشبان والشابات الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً، والرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ عاماً فما فوق في مقاطعة كاسينا-نانكانا، أما مصادر هذه البيانات الفرعية فقد شملت مجلات من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٩ حول الأنشطة المتعلقة بختان الإناث، والمقالات الصحفية التي يعود تاريخها إلى صدور القانون في عام ١٩٩٤، والكتب، ومصادر الإنترنت، ودستور غانا لعام ١٩٩٢.

أمكن التوصل إلى موافقة مستنيرة من جميع المشاركين. أجرينا جميع المقابلات المعمقة مع المسؤولين في الدولة باللغة الإنكليزية، وأجرينا

عليه.^{١٤} استلزم هذا الوضع مراجعة من جانب البرلمان، توجت في عام ٢٠٠٧ بإقرار القانون الجنائي (المعدل).^{١٥} يسعى القانون، الذي لا يزال في انتظار الحصول على موافقة رئاسية، إلى تعديل القانون الجنائي لتغيير الإشارة المرجعية من ختان الإناث إلى تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. كما يسعى أيضاً إلى توسيع نطاق طبيعة الجريمة والمسؤولية لتشمل جميع الشركاء الآخرين في ممارسة ختان الإناث.^{١٤}

تطرح هذه الورقة تحليلاً لنهج دولة غانا للقضاء على ختان الإناث، وأسباب مقاومة المجتمعات المحلية المستمرة لتدخل الدولة في مجتمعات الممارسين، وتوصي استناداً إلى الأدلة بأفضل السبل لمواجهة هذه الممارسة والقضاء عليها.

المنهجية:

استخدمنا نهجاً نوعياً لتوليد البيانات الأولية والثانوية اللازمة للتحليل. استلزم البيانات الأولية استخدام مناقشات المجموعات البؤرية والمقابلات المعمقة بالمنطقة الشرقية العليا في غانا، وأجرينا ٨ مقابلات معمقة في المنطقة مع ٥ أفراد من العاملين في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والعدالة الإدارية، وضابط الشرطة المسؤول عن الوحدة الإقليمية للعنف الأسري ودعم الضحايا، وخاتن من الذكور. كما أجرينا مقابلة مع رئيس رابطة غانا لرفاه المرأة، واستكشفتنا رؤى مسؤولي الدولة هؤلاء حول دور بيروقراطية الدولة في تنفيذ القانون، وكيفية تنفيذه، والأنشطة التعاونية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والاتجاهات الحالية في هذه الممارسة، وتحديات القضاء عليها، ودرسنا أيضاً وضع الخاتنين الاجتماعيين في المجتمعات المحلية، ومعرفتهم بقوانين ختان الإناث، وأثر القانون على أنشطتهم.

جهاز الدولة المعني بتنفيذ قانون ختان الإناث:

يتطلب الأمر النص على إجراءات معينة لمحكمة من يمارس ختان الإناث. بموجب قانون عام ١٩٩٤، يُعتبر الختان بمثابة الجاني الوحيد ويجب الإبلاغ عن حالات ختان الإناث إلى أقرب مركز للشرطة. تُعد وحدة العنف الأسري ودعم الضحايا التابعة لدائرة الشرطة في غانا - وهي وحدة خاصة أنشئت للتعامل مع حالات العنف الأسري - هي المسؤولة عن إحالة المشتبه فيه إلى أقرب دائرة محكمة لمحكمته. لا تزال هذه الوحدة غائبة عن معظم مراكز الشرطة المحلية. ومع ذلك من المتوقع أن تتناول تلك المراكز قضايا العنف المنزلي. بما فيها حالات ختان الإناث، أو إحالتها إلى موارها الإقليمية التي تتوفر فيها خدمات تلك الوحدات. عندئذٍ تحال هذه الحالات إلى المحكمة، ويُفضل أن تكون محكمة صلح (اتصال شخصي، مسؤولة وحدة العنف الأسري ودعم الضحايا في المنطقة الشرقية العليا، ٢٧ فبراير ٢٠٠٩).

على الرغم من أن توعية وتعليم المجتمع المحلي قد تحددت كوسيلة لتثبيط ختان الإناث، فإن هذه المسؤولية لم تُسند لأي منظمة محددة. هناك كيانات - مثل وزارة الصحة، ووزارة التعليم، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان والعدالة الإدارية، والمجلس الوطني المعني بالمرأة والتنمية الذي أصبح الآن إدارة المرأة التابعة لوزارة شؤون المرأة والطفل - تُعد أساسية في عملية التنفيذ. ومطالبة بالقيام بأنشطة تركز على النوع الاجتماعي مثل: برامج التمكين، وتعليم مكافحة ختان الإناث، وغيرها من الأنشطة الرامية إلى تعزيز رفاه المرأة وتنميتها.^{١٨} مطلوب من وسائل الإعلام أيضًا تنظيم حملات لمكافحة ختان الإناث وإبلاغ الحوادث للشرطة.

مناقشات المجموعات البؤرية والمقابلات شابه الهيكلية مع أفراد المجتمع باللغات المحلية السائدة - كاسينا ونانكام - عن طريق فريق من مساعدي البحوث المدربين. تم تسجيل جميع المقابلات وترجمة الأشرطة المسجلة إلى اللغة الإنجليزية. كما أعدنا قائمة ترميز استنادًا إلى المواضيع المشتركة التي أُثيرت، ونظمتها هذه المواضيع بصورة منهجية لتناول الأهداف.

ختان الإناث في غانا: بعض المعلومات الأساسية:

لا يوجد تاريخ أصيل وموحد لختان الإناث في غانا. ومع ذلك، يكمن ختان الإناث في ثقافة المجتمعات المحلية الممارسة له. تمارس الجماعات العرقية في شمال غانا ختان الإناث إما في سن البلوغ، أو أثناء الحمل أو الولادة، أو عند الوفاة. وتُعتبر هذه الممارسة في الأساس بمثابة طقس البلوغ للفتيات الصغيرات، اللاتي يصبحن بعد الختان محتجزات ويتعلمن كيف يصبحن «نساء» (أي إدارة حياتهن الجنسية، والزواج وكيف تكون زوجة، والاضطلاع بالمسؤوليات المنزلية، ورعاية الأطفال). يُمارس الختان أحيانًا في عند الوفاة، لضمان قبول المتوفاة في عالم الأسلاف؛ إذ يعتقدون أن المرأة غير الختنة قد لا يقبلها أسلافها. ويعتقدون أيضًا أن أطفال النساء غير الختنتات يتسمن عندما يكبرن بالعند والجُمُوح؛ وهكذا، يمكن إجراء الختان عند الحمل والولادة لمنع حدوث ذلك.^{١٩}

عادة ما يكون مارسي الختان أو الخاتنين أناسًا من أفراد المجتمع المحلي. من كبار السن سواء الذكور أو الإناث.^{١٧} تشمل بعض الآثار الضارة لختان الإناث، والتي تم حديدها في غانا، الإصابة بالتيتانوس نتيجة لاستخدام أدوات غير مُعقمة، والنزيف، وتعضن الدم، وعرقلة فتحة مجرى البول، ومشكلات أثناء الولادة.^{١٧}

بيد أن زيادة مناقشة ومراجعة دستور عام ١٩٩٢ كشفت عن أن المؤسسات الأخرى - خاصة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والعدالة الإدارية، والمجلس الوطني للمرأة - عليها أن تظطلع بأدوار أوسع، ربما قلل من شأنها المسؤولين الذين تحدثنا معهم. أما المهام المَحَوَّلة للجنة ويمكن تطبيقها في حالات ختان الإناث فتشمل. على سبيل المثال، التحقيق في الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات المزعومة للحقوق والحريات الأساسية، والإبلاغ عن النتائج، وإقامة دعوى أمام محكمة مختصة لإيقاف العمل أو السلوك المخالف.^٥ أكدت المقابلات المعمقة مع مديري منطقة اللجنة ورئيس جمعية غانا لرفاه المرأة أن هاتين الهيئتين قامتا بالأنشطة المتعلقة بختان الإناث. مثل التحقيق في تلك الحالات، لكنهما لم يعتبرا ذلك بمثابة الدور الرئيس أو المسؤولية الرئيسية. وبالتالي، لم يكن التزامهما بالقضاء على ختان الإناث متسقاً.

«آخر مرة سمعت فيها عن حدوث ختان الإناث كان في العام الماضي [٢٠٠٨]. كان في مدينة واليوالي. حدث ذلك في منطقة بروج أهافو. ونُقلت الفتاة إلى واليوالي. رُفع تقرير بالحادث إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والعدالة الإدارية. ولا تزال تباشر التحقيقات لأن الفتاة لم تُعد موجودة في واليوالي». (رئيسة جمعية غانا لرفاه المرأة).

لا يوجد أيضاً بين غانا والبلدان المجاورة - مثل بوركينافاسو، وتوجو، وكوت ديفوار - أية اتفاقيات سارية. وهكذا، يستمر ختان الإناث عبر الحدود دون خضوع للرقابة ودون عوائق.

«... إنها مشكلة، ينتمي معظم الممارسين حالياً إلى البلدان المجاورة. يأتي الممارسون لأداء الممارسة ثم يعبرون الحدود مرة أخرى، وليس

من المعروف أن اتحاد غانا للمحاميات، والمنظمات غير الحكومية المعنية بالنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان - مثل جمعية غانا لرفاه المرأة، ومركز مبادرات التنمية المستدامة - توفر تثقيفاً لمكافحة ختان الإناث، وتدريباً حول مهارات سبل العيش للمجتمعات المحلية الممارسة للختان. كما تتبع حالات الممارسة وتحويلها إلى الشرطة واللجنة المعنية بحقوق الإنسان والعدالة الإدارية.^٦ يطالب القانون أيضاً أفراد المجتمع المحلي بتقديم مثل هذه الحوادث إلى الشرطة.

النتائج:

كان أحد التحديات التي وقفت أمام في تنفيذ القانون - خلال تفاعلاتنا مع المسؤولين في الدولة ورئيس جمعية غانا لرفاه المرأة - يتمثل في مسألة الأدوار والمسؤوليات. أشار مسؤولو الدولة إلى عدم وجود تعريف واضح للأدوار والمسؤوليات داخل المؤسسات الحكومية ذات الصلة. وأفاد مسؤولو الشرطة واللجنة المعنية بحقوق الإنسان والعدالة الإدارية أن الشرطة كانت السلطة الوحيدة المسؤولة عن جميع حالات ختان الإناث.

«يتم الإبلاغ عن حالات ختان الإناث في مركز الشرطة أو مكتب وحدة العنف الأسري ودعم الضحايا إن كان موجوداً. ونظرًا لأنها قضية جنائية، لا يمكن لمنظمات أخرى أن تكون مسؤولة عنها. ولكن يمكنهم فقط المساعدة في تثقيف أو توعية الجمهور حول هذا الموضوع». (ضابط الشرطة المسؤول، وحدة العنف الأسري ودعم الضحايا).

«يكلفنا أساساً القانون الموجود لدينا بالإبلاغ عن تلك الحالات (ختان الإناث)، إما إلى المدعي العام أو إلى الشرطة». (المفوض الإقليمي، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والعدالة الإدارية).

المتعلقة باختان الإناث. لكن هذه المكاتب لم تُعد موجودة على مستوى المقاطعة». (مديران بالمقاطعة، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والعدالة الإدارية).

لا توجد سوى وحدة واحدة للعنف الأسري ودعم الضحايا، في العاصمة الإقليمية، بولجانانجا. بالمنطقة الشرقية العليا، طبقاً لضابط الشرطة المسؤول عن الوحدة، لا توجد حالياً مكاتب للوحدة في معظم المقاطعات للاضطلاع بأعمال التحقيق الفعلي. بمعنى، أن مثل هذه الحالات يجب أن تتناولها الشرطة على مستوى المقاطعة، بيد أن ضباط الشرطة المحلية لا يتمتعون بمهارات متخصصة لتناول قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي أو حالات ختان الإناث، وهو الأمر الذي ربما يؤخر التحقيق والملاحقة القضائية في القضايا وضياع الأدلة في ظروف معينة.

معرفة المجتمع المحلي بالقانون:

أفاد غالبية المشاركين في الدراسة، من الجنسين ومن مختلف الأعمار بالمجتمعات المحلية، أنهم على دراية بالقانون الخاص باختان الإناث، على أن معرفتهم لم تكن معمقة بأسباب صدور القانون، ومضمونه، وطرق حصول النساء على الإنصاف في مسائل مثل: معرفة المؤسسة المناسبة للإبلاغ عن حدوث الختان، أو التماس الحماية في حالة تهديدهن بإجراء الختان، فضلاً عن التماس العدالة عند انتهاك حقوقهن.

«يقولون أنها ممارسة سيئة، وبالتالي علينا أن نتوقف عن ممارستها». (شاب، ١٩ سنة).

«يقولون أن الفتاة يمكن أن تفقد الكثير من الدم أو حتى قد تموت نتيجة للختان، ولذلك يجب أن نتوقف عن ممارستها». (امرأة، ٣٥ سنة).

لدينا ولاية على تعقب الأفراد العابرين. يصعب حقاً الإمساك بهم. علاوة على ذلك، عندما نسمع أنهم موجودين في قرية بعينها، فإن السبيل الوحيد هو إبلاغ الشرطة بطريقة البلاغ. ويصعب على الشرطة أيضاً الإمساك بهم». (مفوض إقليمي).

على الرغم من وجود تعاون عبر الحدود فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، وفقاً لما يقوله المفوض الإقليمي، فإن هذا التعاون لا يمتد ليشمل ممارسي ختان الإناث، كما أن القانون لا يوجبه.

محدودية الدعم للقضاء على ختان الإناث:

يبدو واضحاً أن اعتمادات الميزانية محدودة للمؤسسات التي تقوم بدور إنفاذ قانون ختان الإناث. فاللجنة المعنية بحقوق الإنسان والعدالة الإدارية، والمجلس الوطني للمرأة والتنمية، والشرطة، تفتقر جميعها إلى الأموال اللازمة للمكاتب، وللموظفين المدربين على قضايا النوع الاجتماعي، والمواصلات لتابعة الحالات المبلغ عنها في مجتمعات الممارسين - ومعظمها من المناطق الريفية، ولا يمكن الوصول إليها بسهولة - فضلاً عن إجراء التحقيقات، والقبض على الجناة في حالات ختان الإناث، وحماية الضحايا، يتمثل الدور الحاسم لوسائل المواصلات في تسهيل زيارات موظفي المؤسسات المسؤولة عن التنفيذ إلى مجتمعات الممارسين، بغية الاضطلاع بالأنشطة التثقيفية المناهضة لختان الإناث، وحماية النساء من أفراد المجتمع المؤثرين الذين يضغطون عليهن لإجراء الختان، فضلاً عن حماية النساء من غضب أفراد المجتمع المحلي المعارضين لإبلاغ الشرطة عن الجناة.

«منذ فترة، عندما كان المجلس الوطني المعني بالمرأة والتنمية هنا، أفادنا كثيراً في الأنشطة

تقاليدهم ويجب القيام بها بكل الوسائل.
(رئيسة جمعية غانا لرفاه المرأة).

يبدو واضحًا أن تصورات المجتمع المحلي تتعارض مع القانون. والمجتمعات المحلية تريد الحفاظ على هذه الممارسة بسبب التقاليد. بينما الدولة تجرمها لأنها تمثل انتهاكًا لحقوق الإنسان. ونظرًا للضرر الذي يصب الضحايا. لا تزال فجوة اختلاف التصورات بين أفراد المجتمع المحلي والدولة تخلق تحديات أمام التدخل الفعال من جانب الدولة.

تغيير التصورات:

أسفرت الجهود الجارية للقضاء على ختان الإناث عن وجهات نظر متعارضة. لا يمكن أن تتصالح المجتمعات مع حقيقة أن هذه الممارسة تمثل إذلالًا لهم. ذلك أنهم يعتبرونها نموذجًا لإظهار مدى شجاعة المرأة. كما أنها تحافظ أيضًا على ممارسة ثقافية يرونها جيدة.

«إنها مجموعة مختلطة. الرجال في محاكم مجتمعنا المحلي يشعرون بالاشمئزاز عند مشاهدة الصور التي تعرضها أمامهم. ومن الأوصاف التي يقدمها تعليم الصحة العمومية عليها. والنساء الأكبر سنًا. اللاتي ربما كن من الضحايا. لا يرغبن في النظر إلينا ونحن نتحدث معهن. لأن ما يبدو هو أننا نخبهن فقط بما تعرضن له. وتشعر الفتيات الصغيرات بالارتباك لأن ما نقوله لهن يصيبهن بالحيرة. فقد تدرين على مدار هذه الممارسة أن يُقال لهن أنها مذلة وضارة وقاتلة». (المفوض الإقليمي).

«النساء في هذه الفئة العمرية (٣٥ عامًا) اللاتي لم يتم ختانهن لا يشعرن بالسعادة. وزميلاتهن الختانات يطلقن عليهن الجبناء أو الرجال أو النساء غير المكتملات. أما بالنسبة

«ينص القانون على أنه ينبغي التوقف عن الختان لأنه ضار للفتيات. وهذا لأن الفتاة عند ختانها تفقد الكثير من الدم. وهذا قد يسبب الوفاة؛ ثانيًا. أنه يؤدي إلى مضاعفات عند الولادة. وقد تموت الفتاة حتى نتيجة للأيميا». (خاتن).

تقول رئيسة جمعية غانا لرفاه المرأة: «إنهم على علم بالقانون؛ ولذا يمارسون الختان سرًا». من ناحية أخرى. يقول ضابط الشرطة المسؤول عن وحدة العنف الأسري ودعم الضحايا: «أعتقد أنهم (المجتمع المحلي) على علم بالقانون؛ وهذا هو السبب في أننا لا نحصل على أي بلاغات بالحالات. لقد توقفوا عن هذه الممارسة». ويعتقد بعض أفراد المجتمع المحلي أن القانون كان جيدًا. لكنه لم يتمكن من وقف هذه الممارسة.

«القانون مفيد. ولكن السبب هو تقاليدنا. إذا لم أقم بختان الفتيات سأصبح مريضًا. هذه مسألة روحية في العادة». (خاتن).

«هناك دافع اقتصادي للختان. يجمع الخاتنون الكثير من المواد الغذائية من الفتيات. وبالتالي سيفعلون كل شيء ممكن لإقناعهن بالختان». (مناقشة مجموعة بؤرية. رجال).

«تكمن العقبات أساسًا في منظومة العقائد الراسخة في المجتمعات المحلية. فهم يجادلون بأن أجدادهم فعلوا الشيء نفسه وأجبوهم. كيف يمكنك القول أنها ممارسة خاطئة. ولماذا يجب أن نكون نحن من يتولى وقف هذه الممارسة القديمة؟ كما أنهم يعتبرونها من السمات المميزة لهم». (المفوض الإقليمي).

«نعم. القوانين جيدة. لكنها يجب أن تسير جنبًا إلى جنب التثقيف الشامل. لأن الناس لا يزالون يؤمنون أن الممارسة هي جزء من

الدولة مقابل سلطة الأبوين. وهنا يبدو وجود اختلاف بين الحقوق الدستورية والحقوق الثقافية.

مناقشة:

هناك أدلة على انخفاض معدلات ختان الإناث، وهو ما يُبشر بالخير. بيد أنه على الرغم من أن وجود القانون الذي يُجرّم ختان الإناث يُعد أمرًا ضروريًا، فإنه لا يكفي لأغراض القضاء على الممارسة. إن قانون عام ١٩٩٤، الذي يقيد نطاق الجريمة بالختان فقط، قد أدى إلى عدد قليل من الاعتقالات، حيث إن ختان الإناث يُعد ممارسة اجتماعية، والأسر تحمي الخاتنين. كما أدى أيضًا إلى أن تجري الممارسة سرًا. كما اتسمت محاكمة الخاتنين بالبطء والتأخير في أغلب الأحيان؛ ما يؤدي إلى احتمال ضياع الأدلة التي تُعتبر مسألة حيوي في القضايا المعروضة أمام المحاكم. وبالتالي، فإننا نعتقد أن التعديل الذي أدخل على قانون عام ١٩٩٤ في قانون عام ٢٠٠٧ يسير في الاتجاه الصحيح، حيث يسعى إلى توسيع الجريمة لتشمل الآباء وأفراد المجتمع المحلي الآخرين المرتبطين بهذه الممارسة.

على أن مؤسسات الدولة المسؤولة عن التحقيق والملاحقة القضائية فيما يتعلق بختان الإناث، لا سيما على مستوى المقاطعة، إما غير موجودة، أو أُغلفت، أو لا تعمل بشكل فعال. علاوة على ذلك، هناك افتقارٌ على جميع المستويات إلى تعريف واضح للأدوار والمسؤوليات، فضلًا عن الافتقار إلى الأموال والموظفين المدربين، ما يجعل من الصعب الاستمرار في الالتزام بالقضية والتنفيذ والرصد بفاعلية لعملية القضاء على الممارسة. يظهر واضحًا الدعم السياسي لإصدار قوانين للقضاء على ختان الإناث، لكن الدعم السياسي لضمان تنفيذ القوانين بفعالية كان

للنساء الختّانات، فيشجعن الفتيات الصغيرات على الختان لأنهن يزعمن أنه جيد. ويساعدن حتى في بعض الأحيان الفتيات الصغيرات في الختان». (خاتن).

انقسمت آراء النساء الشابات والبالغات؛ فقد قالت مشاركة مراهقة في مقابلة معمقة: إن هذه الممارسة يجب أن تتوقف، بينما شعرت النساء الشابات في مناقشة مجموعة بؤرية أنهن ليس لديهن أي سيطرة على هذه الممارسة.

«أنا أعرف الآن آثار الممارسة، وأصبحت أدرك أنها سيئة، ولا أنصح أي فتاة بإجراء عملية الختان». (امرأة مختنة، ٢٥ سنة).

«يتعذر إيقاف الممارسة، لأن الآباء يمتلكون بناتهم، وإذا كانوا يرغبون في ختانهن، لا يملك أحد الحق في منعهم من تنفيذ رغبتهم». (مناقشة مجموعة بؤرية، فتيات شابات).

«أعتقد أن هذه الممارسة يجب أن تستمر. ليس لدي بظن: فلماذا يجب عدم ختان ابنتي؟ ابنتي سوف تُختن». (امرأة، ٦٠ سنة).

بيد أن المشاركين الذكور الأصغر والأكبر سنًا في مناقشات المجموعة البؤرية، قالوا بضرورة وقف ختان الإناث لأنه لم يُعد شرطًا مسبقًا للزواج، وكلفته المالية كبيرة وعليهم حملها.

«عند ختان المرأة، لا نراها نحن الشباب جذابة، كما أنها يمكن أن تصاب أيضًا بالأمراض، وبالتالي يجب أن تتوقف هذه الممارسة». (مناقشة المجموعة البؤرية، الشبان).

يبدو واضحًا أن التحديث وقوانين الدولة تؤثر في تغيير تصورات المجتمع، ومع ذلك، لا تزال الشابات تميل إلى التشكك في سلطة قانون

المجتمعات المحلية، لا يمكن منع الممارسة إلا بقدر محدود.^{٢٢}

يمكن النجاح في القضاء على ختان الإناث عن طريق تعزيز التثقيف والحوار بين مؤسسات الدولة، والمجموعات المعنية بالنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، والمجتمعات المحلية التي تمارس ختان الإناث، وأخيرًا، سوف يتعزز تطبيق مبدأ الولاية القضائية للقانون خارج الإقليم - حيث يأخذ الآباء بناتهم للختان في البلدان المجاورة في محاولة للتهرب من القانون - من خلال جهود تعاونية قوية بين غانا والدول المجاورة لها.

شكر وتقدير:

يُستند هذا العمل إلى أطروحة ماجستير ماتيلدا أبيريسي أكو حول النوع الاجتماعي والتنمية للنساء، قدمتها إلى معهد الدراسات الاجتماعية في هولندا برعاية الحكومة الهولندية. فُدم جزء من المعلومات في الاجتماع السنوي للجمعية الأمريكية للصحة العامة، بوسطن ماساشوستس، في عام ٢٠٠٦. ونحن نود أن نتوجه بالشكر إلى البروفيسور ثانه- دام ترونج Thanh-Dam Truong، الذي أشرف على الأطروحة، وإلى الحكومة الهولندية، ومركز نافروجو للبحوث الصحية الذي قدم الدعم المالي للدراسة. كما نود أن نتوجه بالشكر إلى مسؤولي لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية، وضابط وحدة العنف الأسري ودعم الضحايا المسؤول في المنطقة الشرقية العليا، وإلى رئيسة رابطة غانا لرفاه المرأة التي منحتنا المقابلات، ونحن نشكر أيضًا الخاتنين وغيرهم من أفراد المجتمع المحلي الذين شاركوا عن طيب خاطر في الدراسة.

مفتقدًا، ولذلك من المهم أن تعطي حكومة غانا أولوية أكبر للتثقيف والتمويل في مجال ختان الإناث والقضاء عليه.^{٢٣}

لم تجد هذه الدراسة أن افتقار أفراد المجتمع المحلي إلى معرفة متعمقة بالقانون مثيرًا للدهشة، مع اعتبار أن المؤسسات الرئيسية المسؤولة عن التثقيف بشأن هذه المسألة غير موجودة في معظم المجتمعات المحلية. كان لاستراتيجية التجريم والجهود التثقيفية القائمة أثرًا ملحوظًا لكنه محدود على معتقدات المجتمع المحلي، ما يفسر سبب استمرار الممارسة. وتوضح الدراسات التي أجريت في كينيا أنه على الرغم من أهمية القوانين التي تحظر ختان الإناث، فإن النهج القائم على مستوى المجتمع المحلي والقاعدة شعبية هو الأفضل. حيث ظهر أن السياسات القانونية المستندة إلى نهج «من القمة إلى القاعدة» غير فعالة في تغيير مواقف الناس.^{٢٤} وبالتالي، وإذا أردنا تحقيق تغيير كبير، هناك حاجة إلى اعتماد نهج يتعامل مباشرة مع المجموعة المستهدفة.

يتطلب الأمر بُغية تحقيق تدخلات فعالة، الدمج بين التدابير القانونية والتدابير الاجتماعية. ونحن نوصي بإشراك المجتمعات المحلية التي تمارس ختان الإناث في تخطيط وتنفيذ التدخلات المضادة لهذه الممارسة. ويُعد الاستماع إلى تصورات المجتمعات المحلية بشأن ختان الإناث واحترامها قبل الشروع في التوعية وحملات التثقيف، أساسًا للتعاون والتغيير. كما حدث في تدخلات أخرى.^{٢٥} كما تُعتبر مشاركة المجتمع أمرًا أساسيًا. إذا أردنا أن نوقع منها أن تكون بمثابة شريكة بالإبلاغ عن الحوادث، وتقديم الدعم للضحايا المحتملين، والمساهمة في استجابة شاملة، فبدون

المراجع

1. Rahman A, Toubia N. Female Genital Mutilation: A Guide to Laws and Policies Worldwide. London: Zed Books, 2000.
2. Toubia N. Female Genital Mutilation: A Call for Global Action. New York: RAINB, 1995.
3. Wolfgang B, Kisaakye E, Oberleitner G, editors. Human Rights of Women: International Instruments and African Experience. London: Biddles, 2002.
4. Dorgbedo CE. Enhancing CSOs' strategies: a complement to decentralisation for political participation of women at grassroots level in Ghana. MA thesis, Institute of Social Studies, Netherlands, 2003.
5. Constitution of the Republic of Ghana 1992. Accra: Ghana Review International 1994. At: <www.ghanareview.com/Gconst.html>. Accessed 6 January 2008.
6. Inter-Parliamentary Union. Parliamentary campaign "Stop violence against women": female genital mutilation. 2009. At: <www.ipu.org/wmn-e/fgm-prov-g.htm>. Accessed 10 February 2009.
7. Aberese Ako M. Female genital mutilation in Ghana: bridging the discrepancy between law and everyday practice. MA thesis, Institute of Social Studies, Netherlands. December 2004.
8. Female genital mutilation in Ghana. Medical News Today. 2004. At: <www.medicalnewstoday.com>. Accessed 10 January 2009.
9. Ghana MPs want tougher penalties for female genital cutting. Afrol News. 2009. At: <www.afrol.com/articles/21121>. Accessed 10 February 2009.
10. US Department of State. 2001. Ghana: Report on Female Genital Mutilation (FGM) or Female Genital Cutting (FGC). At: <www.asylumlaw.org/docs/ghana/usdos01_fgm_Ghana.pdf>. Accessed 9 October 2009.
11. Sayagues M. Female genital mutilation knows no borders. InterPress Service News. 2009. At: <ipsnews.net/africa/nota.asp?idnews=45696>. Accessed 20 February 2009.
12. Dorkenu A. Cutting the Rose: Female Genital Mutilation, the Practice and Its Prevention. London: Minority Rights Publication, 1994.
13. Jackson FE, Akweongo P, Sakeah E, et al. Inconsistent reporting of female genital cutting status in Northern Ghana: explanatory factors and analytical consequences. Studies in Family Planning 2003;34(3):200-10.
14. Ghana: practitioners of FGM to serve prison terms when caught. Public Agenda (Accra) 28 January 2008. At: <http://allafrica.com/stories/200801281198.html>. Accessed 12 February 2009.
15. Parliament passes Criminal Code (Amendment) Bill. Ghanaweb. 14 June 2007. At: <www.ghanaweb.com>. Accessed 10 January 2009.
16. Akweongo P, Appiah-Yeboah S, Sakeah E, et al. The women's thing: gender roles sustaining the practice of female genital mutilation in northern Ghana. Paper presented at Annual Meeting, Population Association of America, Washington DC, March 2001.
17. Akapule SA. Fighting female genital mutilation in Ghana. Ghanaweb. 17 March 2008. At: <www.ghanaweb.com/Ghana-HomePage/NewsArchive>. Accessed 16 February 2009.
18. Ministry of Women and Children's affairs. 2009. At: <www.mowacghana.net/?q=node/5>. Accessed 20 August 2009.
19. Koita K. Eradicating FGM lacks political will. InterPress Service News. 2007. At: <www.ipsnews.net/news.asp?idnews=37877>. Accessed 12 February 2009.
20. Richardson G. Ending female genital mutilation? The Dominion. 2005. At: <www.dominionpaper.ca/accounts/2005/02/11/ending_fem.html>. Accessed 9 February 2009.
21. Finke E. Genital mutilation as an expression of power structures: ending FGM through education, empowerment of women and removal of taboos. African Journal of Reproductive Health 2006;10:13-17.
22. Henttonen M, Watts C, Roberts B, et al. Health services for survivors of gender-based violence in northern Uganda: a qualitative study. Reproductive Health Matters 2008;16(31): 122-31.